مصادرالفعل الرباعي عند سيبويه وابن الحاجب

د. ملاذ زليخة

مقدمة:

لا شك أن الزيادة في الفعل الثلاثي على ضربين(1): زيادة للإلحاق بالرباعي، وتكون بزيادة حرف أو أكثر، لتكثير أحرف الكلمة وإلحاقها بالرباعي ا ١رد وزنا، أو بالرباعي المزيد بحرف أو حرفين. ولا تكون هذه الزيادة لإفادة معنى جديد، وإنما تكون للتبعية في الوزن لفعل آخر، ويكون ذلك من أجل التوسع في اللغة.

وزيادة لغير الإلحاق، وتكون حشو على صورتين:

أ - تكرار حرف من أحرف الأصول، مثل قولك: قَدم، بتكرير عين الكلمة، وقد يكون ذلك بتكرير اللام.

ب - زيادة حرف من أحرف الزيادة، وهي حروف (سألتمونيها).

وسأعرض هذين النوعين من الزيادة بإيجاز:

١ - الثلاثي المزيد لغير الإلحاق:

الزيادة على الثلاثي لها ثلاث صور:

١- زيادة بحرف، ٢- زيادة بحرفين، ٣- زيادة بثلاثة أحرف.

١ - الثلاثي المزيد بحرف(٢):

له ثلاثة أوزان، وهي:١- (أفعلَ)، نحو: أكرم.

٢- (فَعلَ)، نحو: فرح

---

(1) الشرح الملوكي في التصريف (٦٤- ٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٤١).

(2) شرح المفصل لابن يعيش (٧ / ١٥٦)، وشرح الملوكي (٦٨)، والممتع (١/ ١٨٦) وما بعده، والارتشاف (١٧٢)، والمبدع (١٠٢)، والهمع (٦/ ٢٢).

٣- (فاعلَ)، نحو: قاتلَ

٢- الثلاثي المزيد بحرفين:

له خمسة أوزان، وهي[٣]:

١- (انفعلَ)، نحو: انكسر

٢- (افتعلَ)، نحو: اجتمع

٣- (افعل)، نحو: اخضر

٤- (تفعلَ)، نحو: تقدم

٥- (تفاعلَ)، نحو: تشارك

الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف[٤]:

له أربعة أوزان، وهي:

١- (استفعلَ)، نحو: استغفر

٢- (افعوعلَ)، نحو: اعشوشب

٣- (افعال)، نحو: احمار

٤- (افعولَ)، نحو: اجلوذَ[٥]

٢- الثلاثي المزيد للإلحاق بالرباعي المجرد:

يلحق بالرباعي المجرد «دحرج» مجموعة من الأبنية كانت في الأصل أفعالاً ثلاثية، فزيد عليها حرف واحد، فأصبحت على وزن الرباعي المجرد: «فَعلَلَ».

---

(3) شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥٩) وما بعدها، وشرح الملوكي (٧٤)، والممتع (١/ ١٨٦)، وشرح الشافية.

(4) الارتشاف (١٧٧)، والمبدع (١٠٣)، والهمع (٦/ ٢٨) وما بعدها.

(5) أي أسرع في السير. لسان العرب (جلذ).

ومن هذه الأبنية الملحقة[٦]:

١- (فَعللَ)، نحو: جلْبب.

٢- (فَوعلَ)، نحو: جورب

٣- (فَعولَ)، نحو: جهور

٤- (فَيعلَ)، نحو: شيطَن

٥- (فَعيلَ)، نحو: رهيأ[٧]

٦- (فَنعلَ)، نحو: سنبلَ

٧- (فَعنلَ)، نحو: قَلْنس[٨]

٨- (فَعلَى)، نحو: سلْقَى[٩]

٩- (يفْعلَ)، نحو: يرنأ[١٠]

٣- الثلاثي المزيد للإلحاق بالرباعي المزيد[١١]:

أ- الملحق بالرباعي المزيد بحرف:

يلحق بمزيد الرباعي بحرف ((تدحرج)) مجموعة من الأوزان، وهي ما يلي:

١- (تمفْعلَ)، نحو: تمسكَن

٢- (تفَعلَلَ)، نحو: تجلْبب

---

(6) المنصف ١/ ٨٣، وشرح الملوكي (٦٤ – ٦٦)، وشرح المفصل (٧/ ١٥٥)، والممتع (١/ ١٦٧)، والمبدع (١٠١ – ١٠٢)، والارتشاف (١٦٩ – ١٧٠)، والهمع (٦/ ٢٩)، والمزهر (٢/ ٤٠).

(7) رهيأ رأيه: أفسده فلم يحكمه. اللسان (رهأ).

(8) أي لبس القَلَنسوة. اللسان (قلس).

(9) وسلْقَيته سِلْقاءً، بالكسر: ألْقَيته على ظَهره، فاستلْقى. القاموس المحيط (سلق).

(10) يرنأ لحيته: صبغها باليرناء. لسان العرب (رنأ).

(11) شرح المفصل (٧/ ١٥٥ – ١٥٦)، والممتع (١/ ١٦٩)، والمبدع (١٠٢).

٣- (تفَعولَ)، نحو: تسروك[١٢]
٤- (تفَوعلَ)، نحو: تجورب
٥- (تفَعيلَ)، نحو: ترهيأ
٦- (تفَيعلَ)، نحو: تشيطن
٧- (تفَعلى)، نحو: تسلْقى
٨- (تفَعلَت)، نحو: تعفْرت
٩- (تفَعنلَ)، نحو: تقَلْنس

ب – الملحق بالرباعي المزيد بحرفين:

يلحق بمزيد الرباعي بحرفين ((احرنجم)) صيغتان، وهما:
١- (افْعنلَلَ)، نحو: اقْعنسس[١٣]
٢- (افْعنلى)، نحو: احرنبى[١٤].

وبعد عرض أقسام المزيد على الثلاثي على سبيل الإلحاق وغيره، لا بد أن أُشير إلى أنه اختِلِف في مصادر الفعل الرباعي المجرد ((فَعلَلَ)) والمزيد ((أَفْعلَ))، ((فَعلَ))،((فاعل)) أتجري جميعها على قياسٍ واحدٍ، أم لكلٍّ بابه الذي يختلف فيه عن الأُخرياتِ؟

ورأيت أن أتخذ من دراسة مذهبي سيبويه وابن الحاجب نموذجا لهذا الاختلاف.

أولاً: - مصادر الرباعي عند سيبويه (ت١٨٠هـ):

ذهب سيبويه في مصادر الفعل الرباعي المجرد ((فَعلَلَ)) والمزيد ((أَفْعلَ))، ((فَعلَ))، ((فاعل)) إلى أنها جميعا تجري على قياسٍ واحدٍ، إذ تستحصلُ بكسرِ

---

(12) السروكَةُ: رداءة المشيء وإبطاء فيه من عجف أو إعياء. اللسان (سرك).
(13) اقعنسس: أي تأخر ورجع إلى خلف. لسان العرب (قعس).
(14) احرنبى الرجلُ: تهيأ للغضبِ والشر. وقيل: احرنبى: استلقى على ظهره. لسان العرب (حرب).

أول الفعل وزيادةِ ألفٍ قبلَ آخرِه، وما ورد منها مستعملاً شائِعا خلاف هذا القياس، فلابد من أنْ يكونَ أصلُه المهجور أو النادر في الاستعمال قد جاءَ موافقًا لهذا القياسِ، ولذا طولَ سيبويه في إخراجِ هذه المصادرِ على قياسٍ واحدٍ سالكًا إلى ذلك سبيلَ التأويل والتمثيل بالقليل الذي يدل على القياسِ الواحدِ، محافظًا على القاعدةِ المطردةِ المؤدِية إلى توحيدِ البابِ في هذه المصادرِ، وهي كسر الأول وزيادةُ ألفٍ قبل الآخرِ، ففي مصدرِ أَفْعلَ قال: ((المصدر على أَفْعلْت ِإفْعالاً، أبدا، وذلك قولُك : أَعطيت ِإعطاءً وأَخرجت ِإخراجا))[15]. ومِثْلُ هذا ((إحسان وإيتاء)) مصدر ((أحسن وآتى)) في مثل قوله تعالى:﴿ إن اللهَ يأمر بالعدل والإحسانِ وإِيتاءِ ذِي القُربى ﴾[16] .

ولا تنكسِر هذه القاعدةُ في مصادرِ هذا الباب، فنحو:((إقامة وإِبانة)) وضعها سيبويه في بابٍ ما لحقته هاءُ التأنيثِ عوضا لما ذهب منها[17]. يريد أن الأصلَ:((إِقْوام وإِبيان)) ثم حذف من وسطِهِ حرف وعوض بتاءٍ في الآخر.

وفي المحذوفِ خلاف، إذ عِزي إلى سيبويه وشيخِه الخليل (ت١٧٥هـ) ذهابهما إلى أن المحذوف هو ألف الإفعال والاستفعال؛ لأنها زائدة قريبة من الطرف، فكأنهما حذفا الألف الثانيةَ حملاً على حذفِ الواو الثانية في بناءِ اسمِ المفعول من الأجوف. وعِزي إلى الأخفش (ت٢١٥هـ) مخالفته صاحبيه وذهابه إلى أن المحذوف هو الألف المنقلبة عن عينِ الأصل؛ لأن القياس في حذفِ أحدِ الساكنين أنْ يقَع على الأول منهما، فضلاً عن أن ألف الإفعالِ والاستفعال جيءَ

---

(15) كتاب سيبويه ٧٨/٤.

(16) النحل ٩٠/١٦.

(17) ينظر: كتاب سيبويه ٨٣/٤.

المعنى لا يستحصلُ بسقوطِها، أي إن الخليلَ وسيبويه يزنان ((إقامة واستقامة)) على((إقَعلَة واستِفَعلَة))، أما الأخفش فيزنهما على ((إقَالة واستِقَالة))[١٨].

ويفهم من هذا أن باب الإفعال جرت قاعدته لدى سيبويه في استحصالِ المصدرِ جريانا بينا مع أنه لم يصرح بها، لكنها مفهومةُ من قولِهِ في بقية الأبواب، إذ حملَ صوغَها على بابِ الإفعالِ الذي جاءَ خير مثالٍ على رسوخِ تلك القاعدة التي جرت فيه دونما تأويلٍ ولا تكلف، ولكنها جرت في الأخريات مع شيءٍ من التأويل تارةً، وكثيرٍ منه تارةً أخرى. فمثالُ التأويل القليل قولُه في مصدر ((فَعل)): (وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فَعلت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره، وذلك قولُك: ((كسرته تكسيرا))، و((عذّبته تعذيبا))، وقد قال ناس: ((كلّمته كِلاما))، و((حملته حِمالاً))، أرادوا أنْ يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخرِ حرفٍ فيه، ولم يريدوا أنْ يبدِلوا حرفًا مكانَ حرفٍ، ولم يحذفوا، كما أن مصدر ((أفْعلْت)) و((استفعلْت)) جاءَ فيه جميع ما جاءَ في ((استفعلَ)) و((أفْعلَ)) من الحروفِ، ولم يحذَف ولم يبدل منه شيءٌ، وقد قال الله عز وجل:﴿وكَذبوا بِآياتنا كِذّابا[١٩]﴾[٢٠]) فكأنه في قوله هذا يرى أن ((تكْلِيم وتحمِيل وتكْذِيب)) الأصلُ فيها:((كِلاّم وحِمال وكِذّاب))، فهذه

---

(18) ينظر: المقتضب ١٠٤/١-١٠٥، والأصول ١٣٢/٣، والمنصف ٢٩١/١-٢٩٢، والممتع ٤٩٠/١-٤٩١.

(19) النبأ ٢٨/٧٨.

(20) كتاب سيبويه ٧٩/٤.

المصادر استحصلت من ((فَعلَ)) بكسر الأول وزيادة ألفٍ قبل الآخِر، كما استحصلت مصادر باب الإفعال، ثم حذفت إحدى العينين المدغمتين في ((فعال)) وعوضت بتاء مفتوحة في الأول، فصارت ((تكْلاَم، تِحمال، تِكْذَاب))، ثم قُلبت ألف ((تفْعال)) ياءً فصارت على مثال ((تفْعيل)).

وأما ما ورد منها ظاهره على مثال: ((تفْعِلَة))، مثل:((تذْكِرة))، ((توصِية))، فيبدو أن سيبويه عدها منشعبة من ((فعال)) - في رأيي - وذلك أنه لمّا صار إلى ((تفْعال)) لم تقلبِ الألف ياء، وإنما حذفت وعوضت بتاءٍ في الآخر، وهذا مفهوم من قوله: ((فغيروا أوله كما غيروا آخره))، أي جعلوا تاءً في أول المصدر عوضا من العين الزائدة، وجعلوا أخرى في الآخر عوضا من الألف الزائدة، فكأنّ الأصل لديه:((ذِكّار))،((وصاي))، ثم صار:((تذْكار))، ((توصاي))، ثم ((تذْكِرة))، ((توصِية))، أو يكون قصده أن بابي التفْعيل والتفْعِلَة جرى فيهما تغييران انشعبا بما عن الأصل:((فعال))، الأول : زيادة التاء أولاً عوضا من العين الزائدة، والآخر زيادة التاء آخرا في ((تفْعِلَة)) عوضا من الألف الزائدة وزيادة الياء ما قبل الآخر في التفْعيل عوضا من تلك الألف. ولا مدخل عليه في عدم مجيء ياء التفْعيل آخرا؛ ليستقيم قوله: ((فغيروا أوله كما غَيروا آخره))؛ لأن ما قبل الآخر بمنـزلة الآخر.

وأما ما ورد مصدرا لفَعلَ معتلّ اللام على باب التفْعيل كتعزِي وتسلِي وتنزِي،كما في قول الشاعر[٢١]:

فهي تنزي دلْوها تنزِيا كما تنزي شهلَةٌ صبِيا

(21) لم أقف على قائله، وهو في المفصل (٢٢٣)، وشرحه لابن يعيش (٥٨/٦)، وشرح الشافية للرضي (١٦٥/١)، وشرح شواهد شرح الشافية (٦٧).

فمنشعب لديه من باب الفِعال - في رأيي - فكأنّ الأصل:((نزاي))، فصار بعد الحذف والتعويض والقلب: ((تنزِي))، فحذفوا ألف ((فِعال))، ولم يعوضوها بتاء في الآخر لأجل الوزن. وفي جميع مصادر فعل دلّ سيبويه على القياس الواحد بشيء من التأويل والتكلّف.

وفي مصادر باب المُفَاعلَة يقول:((وأما فاعلْت فإنّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبدا:مفاعلَة، جعلوا الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضا من الألف التي قبل آخر حرف، وذلك قولك: ((جالسته مجالَسةً))، و((قاعدته مقاعدةً))، و((شاربته مشاربةً))، وجاء كالمفعول لأن المصدر مفْعول. وأما الذين قالوا هذا فقالوا: جاءت مخالفة الأصل كفعلْت،وجاءت كما يجيء المَفْعل مصدرا والمَفْعلَة، إلا أنهم ألزموها الهاء لمّا فروا من الألف التي في ((قِيتال))، وهو الأصل... وقد يقولون: ((قاتلْت قِيتالاً))، فيوفّرون الحروف ويجيئون به على مثال: ((إفْعال))، وعلى مثال قولهم:((كلّمته كِلاما))، وقد قالوا : ((ماريته مِراءً))، و((قاتلْته قِتالاً)). وجاء ((فِعال)) على ((فاعلْت)) كثيرا، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في ((قِيتال)). وأما المُفَاعلَة فهي التي تلزم ولا تنكسر))[٢٢]. مجمل كلامه أن وزن مفاعلَة مأخوذ من ((فاعلَ))، بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره، ففي نحو: ((قاتلَ)) أصل مصدره:((قِاتال))، ثم حصل فيه أحد ثلاثة تغييرات، وهي:

الأول: (قيتال) بقلب الألف ياء لأجل الكسرة، كما مثلَ سيبويه عن بعض العرب. وقال ابن يعيش في ذلك: ((ومنهم من يقول: قاتلته قيتالا، وضاربته

(22) كتاب سيبويه (٤/ ٨٠- ٨١).

ضيرابا، كأنم يستوفون حروف فاعلَ ويزيدون الألف قبل آخره ويكسرون أول المصدر، على حد: إكرام وإخراج، وإذا كسروا الأول انقلبت الألف ياء)).

والثاني: (قِتال) بحذف ياء ((فِيعال))، والاكتفاء بالكسرة قبلها، وقد كثُر مجيء مصادر الرباعي على وزن ِفعال، لكنها كثرة لم تطّرد اطّراد ((مفاعلَة)).

والأخير: (مقَاتل) بحذف الألف التي قبل الآخر ويعوض منها بميم مضمومة في أول البناء - أي قبل الفاء المكسورة - فيستثقل الانتقال من الضم إلى الكسر، فيعدل بالكسر إلى أصله الذي هو الفتح في ((فَاعلَ))، فيصير التقدير: ((مفاعلَ)). و((مفاعل)) من زنات اسم المفعول، وهو معنى قول سيبويه:

((وجاء كالمفعول)). وقد علق السيرافي على ذلك بقوله: (يعني: مجالَسة، لفظه كلفظ مجالَس، وهو المفعول من ((جالسته)))[٢٣] ثم قال: ((هذه المصادر جاءت مخالفة للأصل كفعلْت، وذلك أن ((فَعلْت)) يجيء مصدره مخالفًا لما يوجبه قياس الفعل، وتزاد في أوله الميم، كما يقال: ضربه مضربًا، وشربته مشربًا، وقد تزاد فيه مع الميم الهاء، كما يقال: ((المَرحمة))، وألزموا الهاء في هذا لما ذكره من تعويض الألف التي قبل آخر المصدر))[٢٤].

وأما قول سيبويه: ((جعلوا الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه)) فقال السيرافي: ((كلام سيبويه في هذا مختل، وقد أنكر، وذلك أنه جعل الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه، وذلك غلط، لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مفاعلة، ألا ترى أنك تقول: ((قاتلت))، وبعد القاف ألف زائدة، وتقول: ((مقاتلة)) في المصدر، وبعد القاف ألف

---

(23) السيرافي النحوي (٢١٠).

(24) نفسه (٢١١).

زائدة، فالألف موجودة في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عوضا من الألف واللام لم تذهب؟)[٢٥].

ثم يعلل مجيء مصادر الرباعي على هذه الزنة المختصة بأسماء المفعولين بأن المصدر مفعول، أي مصدور، والفعل صادر منه، وفي هذه إشارة إلى المذهب البصري في أصل المشتقات[٢٦].

ثم يحمل سيبويه مجيء مصادر الرباعي على هذه الزنة المختصة بأسماء المفعولين على مجيء مصادر الثلاثي على الزنتين: ((مفْعِل)) و((مفْعِلَة)) المختصتين باسمي الزمان والمكان، إذ ثبت لديه أن مصادر الثلاثي جاء شيء منها على هاتين الزنتين، وعقد لذلك بابا قال فيه:((وربما بنوا المصدر على المَفْعِل، كما بنوا المكان عليه ... وذلك قولك: المَرجِع، قال عز وجل:) ﴿إلى ربكُم مرجِعكُم﴾[٢٧] أي: رجوعكم، وقال:﴿ويسألُونك عنِ المَحِيضِ قُلْ هو أَذَى فَاعتزِلُوا النساءَ في المَحِيضِ﴾[٢٨]، أي: في الحَيض. وقالوا:((المَعجِز)) يريدون: العجز. وقالوا:((المَعجز)) على القياس، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المَعجِزة والمَعجزة، كما قالوا: ((المَعِيشة))[٢٩]. وقد أفاد سيبويه من مجيء مصادر الثلاثي على البناءين: ((مفْعِل)) و((مفْعِلة)) فائدتين:

الأولى: أن مجيء مصادر الرباعي على زنة المفعول: ((مفَاعل)) شاذّ، كما شذّ هذان البناءان في مصادر الثلاثي، إذ القياس فيهما فتح العين فرقًا بين بناء المصدر

(25) نفسه (٢١٠).

(26) ينظر: الإنصاف (٤٧/١-٥١).

(27) الأنعام (١٦٤/٦)، والزمر (٧/٣٩).

(28) البقرة (٢/ ٢٢٢).

(29) كتاب سيبويه (٤/ ٨٨).

وبناء اسمي الزمان والمكان، اللذين يجريان على الفعل المضارع، فتكسر عين ((مفْعِل)) تبعا لكسرها في ((يفْعِل))، فيقال للزمان والمكان من الضرب:((مضرِب))؛ لأن الفعل ((يضرِب)) مكسور العين، ويقال لهما من العيش: ((معِيش)) لأجل تلك العلة. أما المصدر فتفتح عينه أمنا للبس، فيقال: ((مضرب)) و((معاش))، ومنه قوله تعالى:﴿ وجعلْنا النهار معاشًا ﴾[٣٠] أي: عيشًا[٣١].

وقال السيرافي معلقًا على قول سيبويه: (ومن ذلك فيما ذكره سيبويه: ((المطلِع)) في معنى الطلوع، وقد قرأ الكسائي: ﴿حتى مطْلَعِ الْفَجرِ﴾ ومعناه: حتى طلوع الفجر. وقال بعض الناس: ((المطلِع)): الموضع الذي يطلُع فيه الفجر، والمطلَع: المصدر. والقول ما قاله سيبويه، لأنه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر، ولا يحتمل إلا الطلوع، لأن ((حتى)) إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث، والطلوع هو الذي يحدث، والمطلِع ليس بحادث في آخر الليل، لأنه الموضع)[٣٢].

وأما الفائدة الثانية فإن التاء في ((المَفْعِلَة)) زيدت فيه لأجل التأنيث، وليس عوضا من شيء حذف من ((مفْعِل))، ولذا وجد سيبويه المناسبة بين المُفاعلَة والمَفْعِلَة، فحمل المُفاعلَة على المَفْعِلَة، فذكر أنا جاءت على المفعول شاذّة كما شذّت المَفْعِلَة في مجيئها على اسمي الزمان والمكان، وأنّ التاء قد ثبتت في آخرها لأجل التأنيث، لا عوضا من شيء محذوف ، فثبتت كذلك في المُفاعلَة للتأنيث فحسب، لا عوضا من شيء حذف من ((مفاعل)) الذي هو للمفاعلَة بمنـزلة المَفْعِل للمفْعِلَة.

(30) النبأ ٧٨/ ١١.

(31) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٨٧- ٨٨.

(32) السيرافي النحوي ٢٣١.

ويبدو أن عدم ثبات ((مفاعل)) في مصادر الرباعي كما ثبت ((مفْعِل)) في مصادر الثلاثي سببه أمران:

الأول: أنهم أرادوا أن يغيروا أوله كما غيروا آخره، فلزمت زيادة التاء لتكون منبئة بالتغيير اللازم في الآخر، ولم يلتزموا حذفها؛ لأن في ذلك خروجا عن المقرر.

والآخر: أن بناء ((مفاعل)) لو نطق به مصدرا لَما أُمِن اللبس بين بناء اسم المفعول والمصدر، فعمدوا إلى زيادة التاء؛ لأن فيها أدنى تمييز بين البناءين . وكان سيبويه قد بين مذهبه في صوغ مصادر باب المُفاعلَة، فساق شواهد ورد فيها ((مفاعل)) مصدرا من دون تاء، تنبيها على أنه الأصل المنشعب من ((فَاعال)) بحذف الألف التي قبل الآخر وتعويضها بميم مضمومة في أول البناء. وعقَد لذلك بابا جاء فيه:((المكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفْعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ... ويقولون للمكان: ((هذا متحامَلُنا))، ويقولون: ((ما فيه متحامل))، أي: ما فيه تحاملٌ، ويقولون: ((مقاتلُنا))، وكذلك تقول إذا أردت المُقاتلَة، قال كعب بن مالك الأنصاري[٣٣]:

أُقاتِلُ حتى لا أرى لي مقاتلاً وأَنجُو إذا غُم الجبانُ من الكربِ

وقال زيد الخيل[٣٤]:

أُقاتِلُ حتى لا أرى لي مقاتلاً وأَنجُو إذا لم ينج إلا المُكَيس))[٣٥]

---

(33) الخصائص ٣٦٧/١، ٣٠٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠،٥٥/٦، ولسان العرب (قتل).

(34) شعر زيد الخيل ١٣٢، ونوادر أبي زيد ٧٩، والخصائص ٣٦٧/١، ٣٠٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٦، ٥٥، ولسان العرب (قتل).

(35) كتاب سيبويه ٩٥/٤- ٩٦.

ويرجع سيبويه إلى التأويل القليل في استحصال مصدر ((فَعلَلَ))، فيقول: هذا باب مصادر بنات الأربعة، فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال:((فَعلَلَة))، وكذلك كل شيء أُلحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو: دحرجته دحرجةً، وزلْزلْته زلْزلَةً، وحوقَلْته حوقَلَةً، وزحولْته زحولَةً. وإنما ألحقوا الهاء عوضا من الألف التي تكون قبل آخر حرف، وذلك ألف زِلْزال، وقالوا: زلْزلْته زِلْزالاً، وقَلْقَلْته قِلْقالاً، وسرهفْته سِرهافًا، كأنهم أرادوا مثال الإِعطاء والكِذّاب؛ لأن مثال ((دحرجت)) وزِنتها على أَفْعلْت وفَعلْت. وقد قالوا: ((الزلْزال)) و((القَلْقال))، ففتحوا كما فتحوا أول التفْعِيل، فكأنم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفَعلَلَة))[٣٦].

فكلام سيبويه هنا صريح بأن تاء التفْعِلَة عوض من ألف ((الفِعلال)) الذي هو الباب المقيس المبني على ((فَعلَل)) بكسر أوله وزيادة ألف قبل الآخر، كما بني الإفعالُ على ((أَفْعلَ)) والفِعالُ على ((فَعلَ))؛ لأن ((فَعلَلَ)) كفَعَلَ وأَفْعلَ في تقدير عدد حروفه وتوالي سكنا ا وحركا ا. وإنما اكتفي بفتح ((الفَعلَلَة)) في التغيير الحاصل في أول هذا الباب، ولم يزيدوا في هذا الموضع شيئًا لأن ((فَعلَلَ)) خلا من الزيادة في حشوه، تلك الزيادة التي ثبتت في ((فاعلَ)) و((فَعلَ))، فأوجبت زيادة التاء أولاً في التفعيل، والميم أولاً في المُفاعلَة، وكان لابد من تغيير كسرة الفِعلال فتحة في الفَعلَلَة؛ لتكون مرتبطة بالتغيير اللاحق للبناء في آخره، وأما البناء ((فَعلال)) كقَلْقال وزلْزال، فإن سيبويه لمّا وجد فيه عملاً واحدا واقعا في أوله دون آخره، هو قلب الكسرة فتحة، لم يخرجه على أنه منشعب من الأصل المقيس ((فَعلال)) كما انشعب الفَعلَلَة منه؛ لأن فيه تغييرا من جانبٍ واحدٍ، ولذا أخرجه

(36) كتاب سيبويه (٨٥/٤).

على أنه منشعب من الفَعْلَلَة بحذف التاء وزيادة ألف قبل الآخر، وبذا استقامت قاعدته التي أقرها أولاً: ((غيروا أوله كما غيروا آخره)).

هذا هو مذهب سيبويه في مصادر الرباعي، إذ رأى أنا جميعا تجري على سنن واحد. وقد جرى على مذهبه أيضا الزمخشري(٣٧)، وابن يعيش(٣٨).

ثانيًا: - مصادر الرباعي عند ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ):

أما ابن الحاجب فقد عد مصادر الرباعي متعددة كتعدد الرباعي في أمثلة مختلفة، فالأفعال هي: ((أَفْعلَ)) و((فَعلَ)) و((فاعلَ)) و((فَعلَلَ))، والمصادر هي: ((إِفْعال)) و((تفْعِيل)) و((فعال)) و((فِعال)) و((فيعال)) و((فَعلَلَة)) و((فِعلال)). وليست كل هذه المصادر مستحصلة من سبيل واحدة كما قال سيبويه، بل لكل منها قياس واضح من فِعل واحد، قال: ((مصادر المزيد فيه والرباعي قياس، فنحو: ((أَكْرم)) على ((إِكْرام))، ونحو: ((كَرم)) على ((تكْرِيم)) و((تكْرِمة))، وجاء ((كِذاب))، والتزموا الحذف والتعويض في نحو: ((تعزية))... ونحو: ((ضارب)) على مضاربةٍ وضِرابٍ... وجاء ((قِيتال)))(٣٩). فظاهر هذا النص يفهم منه أن لكل باب من الرباعي مصدرا ينقاس فيه وليس للآخر شركة فيه، فأَفْعلَ بابه الإِفْعال، ولا ينكسر فيه إلا إذا كان الفعل أجوف، فيكون وزنه:((إِفَالَة)) أو ((إِفَعلَة)) على حد الخلاف الواقع بين سيبويه والأخفش(٤٠) . و((فَعلَ بابه التفْعِيل، ولا ينكسر فيه إلا إذا كان

(37) المفصل (٢٧٥) وما بعدها.

(38) شرح المفصل (٦/ ٤٧) وما بعدها.

(39) شرح الشافية للرضي (١٦٣/١) بتصرف يسير.

(40) ينظر: المقتضب (١٠٤/١ –١٠٥)، والمنصف (٢٩١/١-٢٩٢).

الفعل معتل اللام، فيكون مصدره ((تفْعِلَة))، بحذف ياء التفعيل لدى الجمهور.

وأما الِفعال عند ابن الحاجب فقليل لا يقاس عليه. و((فاعلَ)) بابه الكثير: ((مفَاعلَة))، و((فِعال)) قليل فيه، و((فِيعال)) أقل منهما.

والتزم ابن الحاجب مذهبه هذا في شرح المفصل، فقال:(قالوا في ((فَعلَ)): ((تفْعِيل)) و((تفْعِلَة)). و((تفْعِيل)) هو الأكثر، وعن ناس من العرب:((فِعال)))[(٤١)]. فكأنه يرى أن كلاً من التفْعِيل والتفْعِلَة والِفعال مصادر قائمة بنفسها، وليس أحدها منشعبا من الآخر. لكن ابن الحاجب لما مضى مفسرا ((فِعال)) رجع إلى مذهب سيبويه، فعد الِفعال هو المقيس، وعد التفْعِيل والتفْعِلَة منشعبين منه، فقال في ((كِذاب)):(كأنم نحوا بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه، حيث أتوا بحروف الفعل، وزيادة ألف قبل الآخر، كما قالوا في أفْعلَ: ((إِفْعال))، قالوا في ((فَعلَ)): ((فِعال))؛ لأنه قياسه) [(٤٢)]. ويمضي ابن الحاجب في خلطه المسألة، وهو يذكر مصادر((فاعلَ)) و((فَعلَلَ))، فيأتي أولاً بما يشير إلى أن كل باب منها مقيس قياسا ليس للآخر سبيل إليه، ثم يستدرك ذاكرا مذهب سيبويه القائل: إنا قياس واحد[(٤٣)].

وقد اشتدت حيرة الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في تلمس مذهب ابن الحاجب في هذه المسألة فقال أولاً - في شرح قول ابن الحاجب في الشافية المذكور آنفًا -: ((يعني بقياس المصادر المنشعبة ... كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر، فيكون للجميع قياس واحد))[(٤٤)]، ثم قال ثانيا:((والظاهر أنه

---

(41) الإيضاح في شرح المفصل (٦٢٧/١).
(42) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٢٨).
(43) نفسه (١/ ٦٢٧- ٦٢٨).
(44) شرح الشافية للرضي (١٦٣/١).

أراد بالقياس القياس المختص بكل باب، فإن لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره))[٤٥]. ويبدو أن ابن الحاجب قد جوز الأمرين في مصادر الرباعي، إما أن يقال: إنا جميعا تستحصل من قياس واحد كما فعل سيبويه، وإما أن يقال: إن لكل منها قياسا واحدا لا يجري فيه غيره؛ لتعسف إخراجها جميعا من سبيل واحدة، كما في باب المُفاعلة الذي طول سيبويه في إخراجه من الأصل ((فَاعال))، وهذا ما التزمه الرضي في شرحه على الكافية، إذ قال مجوزا كلا الأمرين :((أما غير الثلاثي فيأتي قياسا، كما تقول مثلاً: كل ما ماضيه على ((فَعلَ)) فمصدره على تفْعِيل، وكل ما ماضيه على ((فَعلَلَ)) فمصدره على فَعلَلَة، ويجوز أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه، وهو أن يقال: ننظر إلى الماضي ونزيد قبل آخره ألفًا، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركان كسرت أولهما فقط، كما تقول في ((أَفْعلَ)): ((إِفْعال))، وفي ((فَعلَلَ)): ((فِعلال))، وفي ((فاعلَ)): ((فِيعال))، وفي ((فَعلَ)): ((فِعال)))[٤٦].

وهكذا نرى أن سيبويه ذهب في مصادر الفعل الرباعي المجرد ((فَعلَلَ)) والمزيد ((أَفْعلَ))، ((فَعلَ))، ((فاعلَ)) إلى أنا جميعا تجري على قياسٍ واحدٍ، وتستحصلُ بكسرِ أول الفعل وزيادةِ ألفٍ قبلَ آخرِه، وما ورد منها مستعملاً شائعا خلاف هذا القياس، فلابد من أنْ يكونَ أصلُه المهجور أو النادر في الاستعمال قد جاءَ موافقًا لهذا القياسِ.

على حين جوز ابن الحاجب الأمرين في مصادر الرباعي، فإما أن يقال: إنا جميعا تستحصل من قياس واحد كما فعل سيبويه، وإما أن يقال: إن

(45) نفسه.

(46) شرح الكافية للرضي (١٧٨/٢).

لكل منها قياسا واحدا لا يجري فيه غيره؛ لتعسف إخراجها جميعا من سبيل واحدة،وتبعه الرضي في هذا المذهب.

❋ ❋ ❋

المصادر والمراجع:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي،ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢م.

٤- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، إحياء التراث الإسلامي، بغداد.

٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار،دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

٦- شرح شافية ابن الحاجب،رضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧- شرح شواهد شرح الشافية، عبد القادر البغدادي، وهو الجزء الرابع من شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي.

٨- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي،دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٧٩م، مصورة عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية، ١٣١٠هـ .

٩- شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية،مكتبة المتنبي، القاهرة

١٠- الشرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، نشر دار الأوزاعي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م.

١١- شعر زيد الخيل الطائي، جمع وتحقيق ودراسة د. أحمد مختار البزرة، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق ، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.
١٢- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ٣، ١٩٥٢م.
١٣- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
١٤- لسان العرب، ابن منظور،طبعة جديدة، اعتنى بتصحيحها أمين عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
١٥- المبدع في التصريف، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، نشر مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٩٢م.
١٦- المخصص، لابن سيده، دار الفكر، بيروت (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
١٧- المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، نشره عيسى البابي الحلبي، ١٣٦١هـ.
١٨- المفصل في علم العربية،محمود الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ١٣٢٣ هـ .
١٩- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، مصورة عن طبعة القاهرة، ١٩٦٣م.